محمد محمود باشا ودوره في السياسة المصرية حتى عام ١٩٢٩

ا.د. علاء طه ياسين النعيمي

العراق / جامعة سامراء / كلية التربية

م.م. زيد محمد مصطفى الشاهري

المقدمة :

شكلت دراسة الشخصيات العربية ولا سيما الشخصيات المصرية جانباً مهماً من جوانب تاريخ مصر الحديث والمعاصر، لما لها من دور في رسم السياسة المصرية في واحده من اهم الحقب التاريخية، ولا شك أن هذا النوع من الدراسات لا يخلو من الصعوبة والتعقيد بسبب الظروف التي مرت بها مصر، وما تعرض له من ضغوط بريطانية جعلت أمر الحصول على الاستقلال بحاجة الى شخصيات ذات حنكة سياسية توفيقية بين مطالب الشعب تلك والظروف وموضوعية تتعامل وفق الامكانات المتاحة في تلك الحقبة .

لعبت الشخصيات السياسية التي ادت دوراً بارزاً في الحياة السياسية العربية ولا تزال تمثل حقلاً خصباً، كونها تعطي فهماً للحقب في الدراسات التاريخية في الوطن العربي، وتأتي مصر في مقدمة أقطار الوطن العربي في ذلك المجال من الدراسات.

ويعد محمد محمود باشا واحد من هذه الشخصيات التي ادت دوراً بارزاً في قيادة الاحداث السياسية منذ انتمائه إلى حزب الوفد في العام ١٩١٩، ومن ثم انتمائه إلى حزب الاحرار الدستوريين في العام ١٩٢٢، واصبح فيما بعد رئيساً للحزب، وكان محمد محمود باشا احد الشخصيات التي جمعت الشخصيات السياسية المتنازعة للائتلاف فيما بينهم في العام ١٩٢٦، وظاهرة استلامه عدة وزارات ميزته عن غيره من الشخصيات السياسية المصرية، فضلاً عن تأليف وزارته الاولى ١٩٢٨ـ ١٩٢٩، ودخوله في مفاوضات مع الحكومة البريطانية التي عرفت بـ (مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون). تم تقسيم البحث إلى عدة عناوين رئيسية وهي :

اولاً. حياة محمد محمود باشا وبداية نشأته وتعليمه .

ثانياً. نشاط محمد محمود باشا الوظيفي .

ثالثاً. دور محمد محمود باشا في الحركة الوطنية .

رابعاً. المناصب الوزارية التي تسنمها محمد محمود باشا .

خامساً. وزارة محمد محمود باشا الأولى ٢٥ حزيران ١٩٢٨ ـ ٢ تشرين الأول ١٩٢٩.

سادساً. مفاوضات محمد محمود باشا ـ هندرسون .

سابعاً. استقالة محمد محمود باشا .

اولاً. حياة محمد محمود باشا وبداية نشأته وتعليمه :

أ. ولادته ونسبه:

ولد محمد محمود باشا سليمان بمدينة ساحل سليم مركز أبي تيج التابعة لمحافظة اسيوط، في ٤ نيسان ١٨٧٨[١]، اما عن ابيه المدعو محمود باشا سليمان فهو من كبار أثرياء اسيوط، وأحد المقربين للسلطان حسين كامل [٢]، وممن يستشيرهم في كل اموره ويأخذ بها[٣]، وأصل محمد محمود باشا من الساحل سليم التابع لأسيوط ، وهو من اوجه وجهاء هذه المحافظة ، وعائلته مشهوره بعائلة الباشا، ولهم إقطاعات هناك واراضي واملاك واسعة النطاق، فكان لمحمد محمود باشا شارع باسمه وسط القاهرة لما يحمل من شخصية ذات قوى وصلابة في الرأي، فضلاً عن دوره السياسي الذي يعد من اكبر رجال مصر وساستها البارعين آنذاك [٤].

ب . **دراسته :**

كانت اول مراحل دراسة محمد محمود باشا في ساحل سليم بمحافظة اسيوط، درس الابتدائية في العام ١٨٩٢، والتحق بالمدرسة التوفيقية[٥] بالقاهرة وتخرج منها في العام ١٨٩٧، أرسله والده محمود باشا سليمان إلى بريطانيا، فدرس التاريخ وحصل على شهادة الدبلوم في علم التاريخ من جامعة اكسفورد [٦]، ودرس في كلية اليول في الجامعة نفسها، والتي تعد من كلياتها الكبرى، فكان الثاني على دفعته والفارق بينه وبين اول الدفعة ضئيل جداً [٧]، وكانت الدراسة باللاتينية، وهو أول مصري تخرج من جامعة أكسفورد[٨]، والتي أعلنت فيما بعد منحه درجة الدكتوراه الفخرية عندما اصبح رئيساً للوزراء، فقرر محمد محمود باشا السفر إلى لندن، لتلقي

لقب الشرف في حفل يقام خلال شهر حزيران في العام ١٩٢٩، فرافقه في سفره محمد حسين هيكل[٩]، ونزل محمد محمود باشا في بيوت هاوس مقر المفوضية المصرية وحظرا حفل توزيع الشهادات الفخرية، وذلك لإتمام دراسته الجامعية بها[١٠]، فكان معروف بالخلق مع جميع العاملين في السياسة المصرية، وتطبع من خلال اقامته في بريطانية بالالتزام في مواعيده اذ كان كثير التردد على المراكز العلمية البريطانية، واثناء وجوده في الوزارة المالية اعطى موعداً لأحد كتاب جريدة (المور نتج بوست) الساعة الثانية عشرة تماماً لاستقبال الكاتب في مكتبه بديوان وزارة المالية، فكان الغرض من هذه المقابلة المباحثات في الحالة السياسية وفي الوقت نفسه كان الكاتب يرغب في التعرف على حقيقة موقف الاحرار الدستوريين تجاه الاغلبية البرلمانية، ولكن الكاتب لم يتمكن من الحضور في الساعة المحددة له إلا بعد عشرة دقائق من الموعد، فأبلغ محمد محمود باشا سكرتيره بأن ينتظر حتى يفرغ من عمله الذي أمامه، بسبب تأخره عن الموعد، ودعا سكرتيره الكاتب إلى التحدث إليه في مكتبه لحين ان يفرغ الوزير من عمله ، وتمت المقابلة الساعة الواحدة بعد الظهر، وانتهت وزارة محمد محمود باشا باستقالة وزارة عبد الخالق ثروت بتاريخ ١٦ آذار ١٩٢٨[١١]،

ثانياً. نشاط محمد محمود باشا الوظيفي :

بداء محمد محمود باشا بعد اكمال دراسته بالعمل الوظيفي وكانت أول انطلاقة له وكيل مفتش بوزارة المالية بإدارة الاميري الحرة في١ تشرين الثاني في العام ١٩٠، ثم عين مساعد مفتش بنظارة[١٢] الداخلية في ١ كانون الثاني في العام ١٩٠٤، وفي هذه المدة أصبح رئيس صندوق القضاء المصري، فضلاً عن عضويته في نادي سليمان باشا ونادي جزيرة الرياضي وبعد ذلك عين سكرتير خاص لمستشار الداخلية في ١ تشرين الثاني ١٩٠٥، ومن ثم مديراً للفيوم بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٠٦، وفي ٢٨ شباط ١٩١٠ عين محافظاً للقنال، وفي ٣ كانون الثاني ١٩١٤ أصبح مديراً للبحيرة [١٣].

ثالثاً. دور محمد محمود باشا في الحركة الوطنية :

شارك محمد محمود باشا في تأليف حزب الوفد[١٤] المصري في العام ١٩١٨، واعتقل مع سعد زغلول[١٥] ورفاقه في العام ١٩١٩، وتم اعتقالهم بعد الظهر، ومضى محمد محمود باشا مع رفاقه دون وقوع اي حدث، وقد اخذه ليلاً إلى ثكنات قصر النيل، ومن ثم نقل بسيارات مقفلة إلى القطار في الساعة الحادية عشرة، الذي نقله إلى بور سعيد، وفي صباح اليوم التالي في ٩ آذار

نقل إلى باخرة كاليدونيا التي ابحرت مساء ذلك اليوم، ونفي إلى جزيرة مالطا[١٦]، ومكث ما يقارب شهراً في المنفى[١٧]، وبعدها بداء الخلاف المستمر بين محمد محمود باشا وبين إسماعيل صدقي باشا[١٨] حول التفاهم فيما بينهم، إذ كان الاول كثير الانفعال ويتأثر لأقل شيء، حتى إنه يرمي الغضب من لسانه ببعض العبارات الجارحة، وفي ٧ نيسان في العام ١٩١٩ افرج عن المعتقلين وهو معهم، وسافره مع حزب الوفد إلى باريس، فبالرغم من أن محمد محمود باشا تربطه علاقة صداقة قديمة مع سعد زغلول، إلا إن الخلاف بدأ بينهم منذ أن كانوا في المنفى، فوقف محمد محمود باشا إلى جهة مخالفة لما يتجه سعد زغلول وإسماعيل صدقي، فضلاً عن رغبت محمد محمود باشا في ترأس الوفد، الذي تقرر سفره إلى الولايات المتحدة الامريكية من اجل عرض القضية المصرية هناك، إلا إن سعد زغلول فكرة في السفر ايضاً، فسافرة محمد محمود باشا إلى الولايات المتحدة الامريكية، مطالباً بحقوق الشعب المصري واستقلاله من الاحتلال البريطاني[١٩]، فكان على اتصال مستمر مع رفاقه من أعضاء الوفد المصري ويبلغهم بالتطورات التي تحدث هناك، فقام بجهود واسعة النطاق لعرض المسألة المصرية إلى الرأي العام الأمريكي، وجعل بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي يتحدثون عن مصر وحقها في الاستقلال، وكانت الصحف تنشر هذه الأنباء وتعلق عليها بما يجدد في نفوس المصريين الأمل، أو بما يذهب على الأقل اليأس من المصريين، وأن الصحف المصرية الوطنية قامت بنشر الأخبار وبما أنجزه محمد محمود باشا الذي كان على رأس الوفد وبما قدمه من مقدره وكفاية ولباقة، وبعد عودته إلى فرنسا اقيمت مأدبة في فندق الكونتنتال وهو من أكبر فنادق باريس، وتكلم في الحفل سعد زغلول، فأشاره إلى مصر ومطالبها وآمالها بإيجاز، ثم تكلم بعده محمد محمود باشا وأخذ يعرض بالتفصيل القضية المصرية والمطالبة بالاستقلال وإنهاء الاحتلال البريطاني[٢٠]، وهو أحد الشخصيات التي جاء اسمه في التوكيلات[٢١]، التي وكلها الشعب المصري للسياسيين للدفاع، ولعرض القضية المصرية في مؤتمر الصلح في باريس[٢٢]، والواقع أن هذه الفترة التي قضاها محمد محمود باشا ورفاقه من حزب الوفد في باريس من ١٨ نيسان ١٩١٩ إلى ٥ حزيران ١٩٢٠، كانت مليئة بالمشاكل، فقد شعر أعضاء الوفد أن بقائهم في باريس دون جدوى او اي عمل جدي، وأن مناقشتهم تشتد إلى الخلاف وتبادل الاتهامات حول البقاء في باريس أو العودة إلى مصر، فعلى الرغم من أن الكثيرين من أعضاء الوفد كانت تربطهم علاقات قوية وربما

صداقات قديمة فإن الخلاف سرعان ما بدأ يظهر بينهم سواء كان خلافاً شخصياً أم فكريا، وبسبب كثرة الخلافات بين الوفد انقسم إلى فريقين، فريق متشائمين، والآخر متفائلين، فكان محمد محمود باشا من الفريق الاول الذي قرر العودة إلى مصر، إذ اعتبر بقائه في لندن دون جدوى[٢٣] ، فضلاً عن بداية ارسال لجنة ملنر (Milner) [٢٤] إلى مصر وفي أثناء اقامت أعضاء الوفد المصري بباريس قبل عودتهم التي ادت إلى حدوث انشقاق ثاني في حزب الوفد بعد أن فشلت المفاوضات ورفض مشروع ملنر، إذ رأت الأغلبية من أعضاء الوفد المصري ومن بينهم محمد محمود باشا إن مشروع ملنر كان من الممكن قبوله، وإن سعد زغلول كان السبب المباشر في فشل هذه المفاوضات مما ترتب عليه خروج محمد محمود باشا وعدد كبير من أعضاء الوفد المصري خارج حزب الوفد[٢٥] .

شارك محمد محمود باشا في تأسيس حزب الأحرار الدستوريين في العام ١٩٢٢[٢٦] ، ويعد من القيادين البارزين في الحزب[٢٧]، وأصبح نائب لرئيس الحزب، و رئيساً للحزب فيما بعد[٢٨]، الا انه رفض بشدة انضمام إسماعيل صدقي للحزب، على الرغم إنه من الذين أسسوا هذا الحزب، وبحجة إنه لا يستطيع العمل معه، فضلاً عن إن محمد محمود باشا كان يعمل من أجل إنشاء حزب جديد هو حزب المحافظين[٢٩] .

بدأ تدخل الملك أحمد فؤاد، فضلاً عن تدخل المعتمد السامي في الحياة السياسية المصرية، إذ غيرت الأحزاب السياسية موقفها تبعاً لضغوطات الملك وبريطانيا، فقامت حكومة زيور باشا[٣٠] ، بإصدار قانون في ٢٧ تشرين الاول ١٩٢٥، بإنشاء الأحزاب السياسية والتي يتم تسجيلها في وزارة الداخلية، لكي تتمكن الحكومة من مراقبة أعمال الأحزاب، وبسبب هذا القانون اتجه حزب الأحرار الدستوريين وحزب الوفد إلى الائتلاف فيما بينهما[٣١]، وكان محمد محمود باشا أول من وضع حجر الأساس للصلح بين المتخاصمين، وتم الصلح بينه وبين سعد زغلول، وبين عبدالخالق ثروت [٣٢] وعدلي يكن[٣٣] وسعد زغلول واجتمع أعضاء الحزبين في ٣ تشرين الثاني ١٩٢٥، وتصافح الزعماء ووزعت الوظائف بين الأحزاب الائتلافية[٣٤] ، ولم يكن محمد محمود باشا على قناعة بالائتلاف مع حزب الاتحاد[٣٥] ومنذ البداية كان يتمنى انسحابه، وكانه محمد محمود باشا بطل الاتجاه الجديد في حزب الأحرار الدستوريين، فأقيمت حفل شاي في نادي السعدي في ١١ كانون الاول ١٩٢٥، فخطب فيها محمد محمود باشا وامتلأت خطبهم

حماسة لائتلاف الاحزاب، وتألفت لجنة تنفيذية لتنظيم جهود الاحزاب، فأصدرت قرارها بمقاطعة الانتخابات التي تجريها الحكومة، وعقد مؤتمر لجميع الشيوخ والنواب وذوى الرأي لبحث الحالة، واجتمع المؤتمر في ١٩شباط ١٩٢٦ بمنزل محمد محمود باشا وقرر الاحتجاج على تصرفات الحكومة، وقد نجحت الوساطة على من يستلم رئاسة الوزارة بين سعد زغلول وعدلي يكن وعبد الخالق ثروت واتفقت الاحزاب على ترشيح عدلي يكن لتأليف وزارة الثانية وهي أول وزارة ائتلافية بين الاحزاب السياسية المصرية [٣٦].

رابعاً. المناصب الوزارية التي تسنمها محمد محمود باشا .

استلم محمد محمود باشا وزارة المواصلات بتاريخ ٧ حزيران ١٩٢٦ في وزارة عدلي يكن الائتلافية الثانية ، ولقب عند تسلمه الوزارة **بـ" الحصان الاسود** " واستمر بها لغاية ٢١ نيسان ١٩٢٧، عند استقالة الوزارة، ومن ثم استلم منصب جديد في وزارة عبد الخالق ثروت باشا الثانية، وزيراً للمالية بتاريخ ٢٥ نيسان١٩٢٧[٣٧]، وانتهت وزارة محمد محمود باشا باستقالة وزارة عبد الخالق ثروت بتاريخ ١٦ آذار ١٩٢٨[٣٨]، ومن ثم استلم مره اخر وزارة المالية في ١٦ آذار ١٩٢٨ بوزارة مصطفى النحاس باشا[٣٩] الأولى، فكان الاحرار الدستوريين يتشاورون فيما بينهم عن قبولهم في المشاركة بالوزارة الجديدة أو عدم القبول بذلك، وكان هناك تياران داخل الحزب له وجهة نظر، فالتيار الأول الذي يتزعمه نائب رئيس الحزب آنذاك محمد محمود باشا ووزير المالية الاسبق في الوزارة السابقة ووجهة نظره يجب الاشتراك في الوزارة على اساس ما جاء به قائلاً "**أن العهد كله عهد ائتلاف، أن البرلمان برلمان ائتلاف، وانى عدم اشتراكنا في الوزارة ينتهي إلى نتائج تجني عن هذا الائتلاف**"[٤٠]، أما التيار الثاني، فقد رفض ذلك الاشتراك وتزعمه إسماعيل صدقي باشا ومجموعه اخرى من القادة السياسيين[٤١]، ويذكر المعتمد البريطاني لويد جورج (Lioyd George) [٤٢] " **أولاً أن ما احرزه محمد محمود باشا من نصر في حزبه، قد اعقبة بنصر متمثلاً فيما املاءه من رغبة على النحاس باستبعاد ثلاث من الوزراء الوفديين في الوزارة السابقة هم : فتح الله بركات، ومرقص حنا، وعثمان محرم واستجاب رئيس الوزراء الجديد لرغبة نائب رئيس الاحرار الدستوريين**"[٤٣]،وأن نجاح مصطفى

النحاس قد أدى إلى انهيار الآمال التي عقدها ذلك الجناح من الاحرار الدستوريين ، الذي اراد الدخول في ائتلاف الوزارة ، والذي كان يتزعمه وزير المالية محمد محمود باشا ، فقد ارادة من ذلك فرصة مناسبة وكبيرة في انتزاع زعامة الحزب الكبير اي حزب الوفد ، خاصة بعد وفاة سعد زغلول ، واستغلال ضعف زعامة مصطفى النحاس والاطاحة به ، والذي بدأ فيما فرضه محمد محمود باشا من آراء في تشكيل الوزارة الجديدة ، فكان رد فعل محمد محمود باشا بشكل سريع ازاء ذلك الموقف بتقديم استقالته خطياً إلى رئيس الوزراء في صباح يوم ٤ ايار ١٩٢٨، وأن رئيس الوزراء مصطفى النحاس قد قبل بالاستقالة [٤٤]، ولكن لم يصادق عليها الملك، وإن نجاح مصطفى النحاس ضد محمد محمود باشا والملك قد ترك الشيء السيء من السياسة السابق التي اتخذها سعد زغلول واعضاء الوفد آنذاك، وهذا ما يرفضه محمد محمود باشا والملك، وأن ليس من السبيل سوى التخلص من الوزارة بتقديم استقالتها قبل أن تقوى بوجود الوفد، لذلك وفي نفس يوم الاستقالة التقى محمد محمود باشا وزير المالية مع الملك أحمد فواد وتناقشا حول موضوع سحب استقالته على اعتبار انها قدمت أو قبلت الاستقالة في ظروف نجاح رئيس الوزراء وانفراده بالسلطة مع حزب الوفد، وهذا يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف القصر أو نجاح محمد محمود باشا فطلب الأخير الوقت للتفكير بالمسألة، وإن سحب الاستقالة التي تشجع أو تمنع استقالة الوزراء الآخرين[٤٥]، وكانت مقابلته الأخرى مع الملك في ٧ ايار ١٩٢٨ ، وبعد أن اتفق محمد محمود باشا مع الملك أعلن الأول على سحب استقالته لأجراء موقت يستطيع مع الملك من تدبير مؤامرة لأسقاط وزارة مصطفى النحاس[٤٦]، وفي يوم ١٧ حزيران في العام ١٩٢٨ بدأت مجموعة من الوزراء بتقديم استقالتهم وكان في مقدمتهم محمد محمود باشا على أساس سوء احواله الصحية[٤٧] ، وفي ٢٥ حزيران من العام ١٩٢٨ انتهت وزارة مصطفى النحاس وبهذا انتهت وزارة المالية لمحمد محمود باشا، وتشكلت حكومة جديدة برئاسته مع تسلمه وزارة الداخلية التي شكلها في العام ٢٥ ـ حزيران ١٩٢٨[٤٨] .

خامساً: وزارة محمد محمود باشا الأولى ٢٥ حزيران ١٩٢٨ ـ ٢ تشرين الأول ١٩٢٩

بعدما استقالة وزارة مصطفى النحاس في ٢٥ حزيران ١٩٢٨، رشح إسماعيل صدقي بتأليف الوزارة، إذ ذكر ذلك في مذكراته: "**انه كانت الرغبة متجهة إلى اختياري لتأليف الوزارة على اقالة النحاس باشا في يوليه سنة ١٩٢٨وخوطبت في ذلك خطاباً شبة رسمي ، وتهيأت**

لتأليفها ، بل وضعت أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختياري ليتعاونوا معي "[٤٩]، بدأت الاجتماعات والمشاورات بين الملك والسلطات البريطانية حولة ترشيح إسماعيل صدقي او محمد محمود باشا لتأليف الوزارة الجديدة، وأن الملك يريد كليهما في الوزارة، وهو يعلم أن كليهما لا يقبل العمل تحت رئاسة الآخر، وفي نهاية المطاف استقر أمر الملك إلى ترشيح محمد محمود باشا لتأليف الوزارة، وكان من الطبيعي الميل إلى شخص مثل محمد محمود باشا الذي تربى في بريطانيا[٥٠]، ومن وجهة نظر المعتمد البريطاني إن اختيار إسماعيل صدقي يعني حكم مصر بشكل مباشر من الملك أحمد فؤاد، وهذا على خلاف سياسته بعدم السماح بالأوتوقراطية او حزب الوفد بالحكم، فكان محمد محمود باشا هو انسب شخصية في إطار تنفيذ تلك السياسة، وهذا الاختيار بني على عدة اعتبارات منها شخصيته وقدرته على مواجهة حزب الوفد فضلاً عن تأييده وتشجيعه للوزراء بالاستقالة في وزارة مصطفى النحاس، وفي الوقت نفسه مكافئة من قبل الملك لمحمد محمود باشا بتشكيل الوزارة، كما يعد محمد محمود باشا نائباً لرئيس حزب الأحرار الدستوريين، التي عززت مكانته، وأصبح في ما بعد رئيس الحزب عند توليه رئاسة الحكومة[٥١].

صدر المرسوم الملكي بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٢٨ بتشكيل وزارة محمد محمود وبعد يومين من المرسوم في ٢٧ حزيران شكلت الوزارة على النحو الاتي[٥٢]: محمد محمود باشا رئيساً للوزراء ووزير الداخلية، وجعفر ولي باشا وزيراً للحربية والاوقاف مؤقتا، وعبد الحميد سليمان باشا وزيراً للمواصلات، وأحمد محمد خشبة بك وزيراً للحقانية، ونخلة المطيعي باشا وزيراً للزراعة، وعلي ماهر باشا وزيراً للمالية، وإبراهيم فهمي بك وزيراً للأشغال العمومية، وحافظ عفيفي بك وزيراً للخارجية، وأحمد لطفي السيد بك وزيراً للمعارف العمومية[٥٣] .

وفضل محمد محمود باشا في توزيع المناصب الوزارية الجديدة بين كل من: الأحرار الدستوريين، وحزب الاتحاد، والمستقلين الفنيين، ومن رجال حزب الوفد المفصولين[٥٤].

أ . إصلاحات محمد محمود باشا في وزارته الأولى :

أعلن محمد محمود باشا مجموعة من الإصلاحات الواسعة الخاصة بشان الفلاحين، فقد بدأت وزارته بما وعدت به الشعب من إصلاح، بإنشائها المستشفيات المركزية والقروية، وترميم البرك للنهوض السريع لشؤون العامل والفلاح، وتوسعت في نشر التعليم الاولى، وانشأت مساكن

للعمال في جهات مختلفة من أرجاء البلاد، وأخذت وزارة محمد محمود باشا أن تعرف الناس عن الدستور والبرلمان بالحديث عن الاصلاح الداخلي وإصلاح شؤون الادارة والقضاء، ومقاومة ما سمته الفساد والمحسوبيات[٥٥]، ورأى الشعب المصري نشاطاً لم يكن لهم به عهد أيام الحياة البرلمانية الأولى ولا أيام برلمان الائتلاف، وسكن الناس في الاقاليم إلى هذا الحكم واطمأنوا له، ولم تكتفي الوزارة بهذه الشؤون الداخلية بل كان لها نشاط على المستوى الخارجي لم يسبق لمصر بمثل عهد فانضمت مصر إلى ميثاق كلوج [٥٦] ، وتحديد عقود الموظفين البريطانيين، ، فرأى الشعب من نشاط وحيوية محمد محمود باشا ما جعلهم يطمئنون إلى الحكم، فضلاً عن قيامه بعقد الاجتماعات في المحافظات المصرية، ويوضح للشعب عن انجازاته وبما يعتزم ان ينجزه، مما ساعده على نشر الثقة بحكومته بين أطياف المجتمع المصري، وساد الاعتقاد بان وزارته باقية لزنن طويلاً[٥٧].

ب . سياسة محمد محمود باشا في وزارة الاولى:

اتخذت حكومة محمد محمود باشا اجراءات متنوعه في سياستها ، فكانت اول سياستها ضمن اعمالها هي اصدارها في ٣٠ حزيران ١٩٢٨ قانوناً بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر، ثم اصدرت الوزارة أمراً ملكياً في ١٩ تموز ١٩٢٨ بحل مجلس البرلمان [٥٨] ، وتعطيل العمل بأحكام دستور ١٩٢٣ لمدة ثلاث سنوات وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر لتقرير إجراء الانتخابات والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زمناً آخر، ومعنى ذلك أن السنوات الثلاث قابلة للتجديد، كما نص الأمر الملكي على أن السلطة التشريعية في هذه الفترة أو اي فترة أخرى تؤجل الانتخابات حتى يتولاها الملك بمراسيم تكون لها قوة القانون، كما تضمن الأمر الملكي تعطيل عدد من نصوص الدستور منها المواد الخاصة بتنظيم حل مجلس النواب وتحديد الانتخابات والنص الخاص بحرية الصحافة، وكذلك نص الخاص بعدم جواز تعطيل أحكام الدستور ومقتضياته[٥٩]، وكان هدف رئيس الوزراء والقصر هو القضاء على الأوتوقراطية (الفردية) البرلمانية التي اتاحها دستور عام ١٩٢٣ بطغيان الاكثرية على الأقلية، واصبح محمد محمود باشا يتصرف في مصر طبقاً لمشيئته التابعة من ادارة القصر،

وقال انه " **سيحكم البلاد بيد من حديد**"[٦٠]، فوقف بشدة وحزم، فأصدر قوانين شديدة ضد المعارضين، وحذر الطلبة بالفصل أو الغرامة أو الحبس في حالة اشتراكهم في التظاهرات[٦١] .

لم تكتفي وزارة محمد محمود باشا بذلك ولم تقف عند هذا الحد، بل قامت بارتكاب كثير من التجاوزات على الحريات التي بدأت بمخالفة الفقرة الخاصة بحرية الصحافة من المادة (١٥) من الدستور، فبدأت بإنذار الصحف ثم وقفها عن الصدور، بل والغائها بالطرق الادارية، فأصدرت قرارات بإلغاء التراخيص بحق ما يقارب المئة صحيفة، كما أنذرت وعطلت صدور عدة صحف تابعة للمعارضة ومنها :(صحيفة البلاغ، ومجلة روز اليوسف لمدة اربعة اشهر، وجريدة وادي النيل، وانذرت صحيفة الاهرام، وعطلت نهائياً صحيفة كوكب الشرق)[٦٢] .

وقوبلت هذه القرارات والتجاوزات الوزارية والملكية المخالفة للقانون بالسخط والاستنكار الشديد من قبل حزب الوفد اذ كان الدستور المطلب الاساسي للشعب المصري الذي يعتبره المكسب الوحيد الذي حصل علية من ثورة ١٩١٩، ونتيجة اعتراضات حزب الوفد على سياسة وزارة محمد محمود باشا فلجأ الأخير إلى سياسة القمع والاضطهاد واهدار الحريات فمنعت الاجتماعات المعارضة، واعتدى عليهم بالضرب والحبس، فضلاً عن التجاوزات الاخرى عندما اقدم على اقالة ثلاثة عشر مستشاراً من محكمة الاستئناف، بحجة تخفيض سن المعاش للمستشارين عند بلوغهم سن الستين بدلاً من سن الخامسة والستين، ولاسيما التجاوزات التي اثارت المعارضة عندما قام بتوقيع اتفاقية المياه لنهر النيل، بين مصر وبريطانيا في ٧ ايار ١٩٢٩ دون التفكر في ضرورة موافقة النواب عليها، وبمقتضاها تؤكد على انفصال مصر والسودان تقريباً[٦٣].

اتهم حزب الوفد سياسة محمد محمود باشا على انها سلبت حق الشعب وسيادته بتعطيل الحياة البرلمانية، ولم يكن لمعارضة الوفد صدى في الاقاليم المصرية، لذلك قرر الوفد الذهاب الجماعي على شكل هيئة وفدية برلمانية إلى قصر الملك في سراي عابدين، للاحتجاج على وقف الحياة النيابية وتحميل وزارة محمد محمود باشا المسؤولية عن هذا الامر، فاعترضت الشرطة الذين ذهبوا إلى القصر ومنعهم وأمرهم بالتفرق تنفيذاً لقانون التجمهر[٦٤]، فقامت الشرطة بضرب المجتمعين امام القصر، الا ان الملك رفض هذا التصرف لان ابواب القصر مفتوحة للجميع في حدود القانون[٦٥].

ففي ٢٢ تموز ١٩٢٨ دعت هيئة الوفد إلى اجتماع البرلمان ومنعت وزارة محمد محمود باشا هذا الاجتماع بالقوة المسلحة، لكن تم الاجتماع بصفة استثنائية بدعوة أعضاء المؤسسة

الوطنية المصرية في ٢٨ تموز ١٩٢٨ وأصدرت قرارات عدم الثقة بوزارة محمد محمود باشا ويجب أن تتنازل عن الحكم، فضلاً عن بطلان جميع التشريعات التي أصدرتها وتصدرها الوزارة في غياب البرلمان[٦٦].

سادساً. مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون :

نجح حافظ عفيفي بك وزير الخارجية المصري في سعيه بالاتصال والاتفاق النهائي مع وزارة الخارجية البريطانية وتهيئة الجو لدخول المفاوضات، وكان ذلك عند وجوده في لندن في صيف ١٩٢٩، فكانت الوازرة البريطانية ترغب في المفاوضات من اجل إطالة مدة بقاء محمد محمود باشا في الحكم، فوجهت الحكومة البريطانية دعوة إلى رئيس الوزراء محمد محمود باشا لزيارة لندن[٦٧]، فذهب وبداء محادثته مع وزارة الخارجية البريطانية، وقبل أن يتخذ أي قرار في المفاوضات، جرت انتخابات نيابية في لندن يوم ٣١ ايار ١٩٢٩، التي اسفرت عن انهزام المحافظين، فاستقالت حكومة بلدوين[٦٨]، وألف العمال حكومتهم، وكانوا يتعاطفون مع حزب الوفد، واستلم نيفل هندرسون (Nevile Henderson)[٦٩] وزارة الخارجية البريطانية، واستأنف مع محمد محمود باشا المفاوضات وتم البحث على النقاط التالية[٧٠]:

١. ينتهي احتلال مصر عسكرياً بوساطة القوات البريطانية.
٢. بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضواً في جمعية الأمم، فستقدم طلباً للدخول فيها بحسب الشروط المقررة في المادة الاولى من ميثاق الجمعية، ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها في ذلك الطلب .
٣. تعقد محالفه بين الدولتين المتعاقدتين توطيداً لصداقتهما والتفاهم الودي وحسن العلاقات.
٤. إذا قام نزاع مع دولة ثالثة نشأت عنه حالة تنذر بخطر قطع العلاقات مع تلك الدولة فإن الفريقين المتعاقدين يعملان معاً بقصد تسوية ذلك النزاع .
٥. يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق مع المحالفة أو يحدث صعوبات للطرف الأخر .
٦. تعترف حكومة جلالة بريطانية بأن الحكومة المصرية المسؤولة منذ الان عن ارواح الاجانب واموالهم ويتوله صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته في هذا الصدد.
٧. إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب فإن الطرف الآخر يبادر إلى معونته .

٨. نظراً إلى الرغبة في توحيد نظام التدريب والأساليب بين الجيشين المصري والبريطاني يتعهد ملك مصر بأنه إذا رأى من الضروري الالتجاء إلى مدربين عسكريين وأجانب فأنهم يختارون من الرعايا البريطانيين.

٩. تسهيلاً وضماناً لمحافظة بريطانية على قناة السويس بصفتها طريقاً ضرورياً للمواصلات بين أجزاء الامبراطورية البريطانية.

١٠. نظراً إلى الصداقة بين الدولتين وإلى المحالفة المرجو عقدها بهذه الاقتراحات فإن حكومة مصر عند احتياجها لخدمات موظفين أجانب تستخدم رعايا بريطانيين كقاعدة عامة.

١١. يعترف ملك بريطانيا بأن نظام الامتيازات القائم في مصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ولذلك يتعهد جلالته ببذل كل ما له من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر لنقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالي إلى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصري على الأجانب بشرط تضمن مصالحها المشروعة .

١٢. نظراً لما بين الطرفين المتعاقدين من روابط صداقة والمحالفة الملحوظة في هذه المقترحات يمثل صاحب الجلالة البريطانية في بلاط صاحب الجلالة مصر سفير يعتمد حسب الاصول المرعية ويخص صاحب الجلالة ملك مصر ممثل صاحب الجلالة البريطانية بأعلى مراتب التمثيل في البلاد.

١٣. مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل تعديلا لاتفاق سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذي ينشأ عن الاتفاقات المذكورة .

١٤. لا يقصد ولا يمكن أن يبني بهذه المقترحات الإخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التي يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد جمعية الأمم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه في باريس يوم ٢٧ اب ١٩٢٨.

١٥. يتفق الطرفين المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق نصوص هذه المقترحات أو تفسيرها مما لا يتسنى لها تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى عهد جمعية الأمم.

١٦. في أي وقت بعد انقضاء ٢٥ عام، تبنى على المقترحات التي مرة ذكرها، ويجوز إجراء أي تعديل في شروطها يرى من الملائم وفقاً للظروف القائمة وقتئذ وذلك بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين[٧١].

الحقت بهذا المشروع ثمان مذكرات، الأولى تختص بالجيش وهي من بريطانيا لمصر، والثانية من مصر لبريطانيا وهي بشأن منصب المستشارين القضائي والمالي، والثالثة من مصر لبريطانيا وهي بشأن الامتيازات الأجنبية، والرابعة إلغاء وظيفة المفتش العام للجيش والخامسة من مصر لبريطانيا بشأن الموظفين الأجانب، والسادسة بشان الأقليات، والسابعة وهي من بريطانيا أيضاً بشأن السودان، والثامنة تتعهد بريطانيا في مذكرتها هذه بأنه إذا نفذت المعاهدة بإخلاص فإن بريطانيا تكون مستعدة لأن تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطه مصرية إلى السودان في الوقت الذي تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة [٧٢].

نشرت جريدة الاهرام حديث لمحمد محمود باشا، نقلاً عن جريدة ماشستر جارديان في ٢٦ تموز ١٩٢٩ في لندن عن المباحثات مع بريطانية فقال بصدد هذا قالاً " **لا استطيع بطبيعة الحال أن ابحث معك عن محادثاتي مع الحكومة البريطانية ولكن اقول لك اني شديد الرجاء قوي الأمل من قبول النتائج التي ستسفر عنها هذه المحادثات، اما القول بان المعاهدة التي فاوضت حكومتي فيها لا يقبلها الشعب المصري، وحجة الوفد الذي لا يعتمد على غير اعمال التحريض، نظراً للعلاقات المقلقلة بين بريطانية ومصر، ومتى تم الوصول إلى هذه الغاية، فسوفة لا يكون للوفد وجود كحزب سياسي، لأنه يفتقر كل الأفكار إلى معرفة معنى الادارة الصحيحة للبلاد، ولكي يحتفظ الوفد بكيانه كحزب نراه لا يبذل جهداً للوصول إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية، مع أن الوطنية الحقة ترحب بالأمر بكل اتفاق يحقق الاماني المصرية بصرف النظر عمن هم بالمفاوضات التي ادت إلى الاتفاق وستنتهي المعاهدة بواسطتنا او بدوننا، أن شديد الرجاء جداً بالوصول إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية، وسيكون من اثر المعاهدة أن مصر تستطيع أن تصير عضواً في عصبة الأمم وبهذا ينتهي مركزها الشاذ الحالي، وأني شديد الرغبة في أن ارى مصر عضواً فيها واتمنى أن تبلغ غايتها هذه عندما تعقد العصبة جمعيتها العامة سنة ١٩٣٠**" [٧٣].

انتهى مشروع المعاهدة، فأرسل محمد محمود باشا رسالته في ٣ اب ١٩٢٩ إلى هندرسون وقال فيها " **انه يدرك أن هذه المقترحات هي أقصى ما يمكن للمستر هندرسن أن يوصي حكومته**

بقبوله، ويبدى استعداد من جهته لعرضها على الشعب والبرلمان المصري، واثقا تمام الثقة بأن قبولها هو في مصلحة بلاده ، وأنه يشاطر الحكومة البريطانية، الرجاء بأن هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب وبروح الصداقة والمسالة التي وضعت وبحثت بها، فيجدون فيها أساساً مرضياُ للعلاقات المستقبلة بين البلدين"(٧٤)،

وعاد محمد محمود باشا إلى مصر، واثناء وصوله ألقى خطاباً بفناء كلية سان مارك بالإسكندرية، وقد ذكر فيها محادثاته والمقترحات التي انتهت إليها، وصرح بأنه ستجرى انتخابات يعرض فيها المقترحات على الشعب، واجمعت الصحف على أن محمد محمود باشا كان خطيباً بليغاً في الخطاب الذي القاه في الاسكندرية ولولا أن الآلات المكبرة للصوت (الميكروفون) لما استطاعة محمد محمود باشا من ايصال صوته إلى آذان ألوف الحاضرين، وعرضت جريدة الاهرام نداء رئيس الوزراء محمد محمود باشا، الذي وجهه إلى الشعب المصري، وبهذا الصدد قائلاً " **فهذا المشروع يعرض على الرأي العام المصري والرأي العام الانكليزي في أن واحد ثم يعرض على البرلمان الدولتين...كما وصف المشروع أني لسعيد جداً بان ابلغ ابناء وطني انني بعد مفاوضات شاقة قد وفقت الى تسوية العلاقات بين مصر وانكلترا على اساس الصداقة والتفاهم المتبادلين...**"(٧٥)، فأصر الوفد على أنه لن يقول كلمته فيه الا تحت قبة البرلمان، فاشتدت معارض الوفد، وأدى إلى سحب تأييد البريطانيين لوزارة محمد محمود باشا، وتأييدهم إلى الحكم البرلماني(٧٦).

سابعاً: استقالت محمد محمود باشا:

أن خطة محمد محمود باشا في المشروع كانت أن يحمل الوفد على اعلان رأيه في المقترحات، فاذا أعلن الوفد رفضه لها خسر علاقته مع حكومة العمال البريطانية، واذا قبلها، كسب محمد محمود باشا فخراً لا ينساه اذ يكون قد نجح في حل القضية الوطنية وعندئذ يمنحه الشعب المصري الثقة في الانتخابات القادمة، وادرك الوفد ذلك الخطر، فرفض أن يدلي بمقترحاته الا بعد اجراء انتخابات صحيحه وأكد أنه لا يمكن أن تكون انتخابات حرة تعقبها حياة نيابية صحيحة مادامت وزارة محمد محمود باشا قائمة فيجب أن تتغير هذه الوزارة وتفسح المجال لإرادة

الشعب وبسبب تأجيج الرأي العام من قبل حزب الوفد، فضلاً عن صحف الوفد التي قامت بحملة عنيفة مطالبتهم بإعادة الحياة الدستورية لمصر والمعارضة الشديدة ضد وزارة محمد محمود باشا واصرار الوفد على المطالبة بضرورة استقالة الوزارة، وفي الوقت نفسه كانت العلاقة بين الملك أحمد فؤاد ومحمد محمود باشا غير مستقرة، فضلاً عن شروط حزب الوفد في النظر بالمفاوضات الجديدة أن تستقيل وزارة محمد محمود باشا، ونظراً لرغبة بريطانية الملحة في عقد المعاهدة، فأوعزت إلى ملك مصر بقبول شروط حزب الوفد، فتدخل المعتمد البريطاني الذي كان له الكلمة الأخيرة، فأبلغ الملك على قبول استقالة محمد محمود باشا التي قدمها في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩، وبتشكيل وزارة محايده، وبذلك انتهت وزارة محمد محمود باشا الاولى ١٩٢٩[٧٧].

الخاتمة :

١ـ ان محمد محمود باشا من عائلة ثرية ولها مناصب في الحكومة المصري، و ركزت عائلته على أن يدرس في جامعة أكسفورد وهو اول مصري تخرج منها، وهذا ما سهل عليه أن يكتسب الثقافة الغربية.

٢ـ يعد محمد محمود باشا أحد الشخصيات السياسية المعتدلة الوطنية التي دافعت عن القضية المصرية، فضلاً عن مطالبته باستقلال مصر في العام ١٩١٩.

٣ـ أختلف محمد محمود باشا مع سعد زغلول وبعض أعضاء الوفد، في ترأسه للوفد المسافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩١٩، وكانت رغبه منهما في التطلع إلى قيادة الوفد والتمثيل الدبلوماسي والمتمثل في الوفد.

٤ـ برزت شخصية محمد محمود باشا عندما انتمى إلى حزب الوفد، وزاد على تجربته في السياسة انتمائه إلى حزب الاحرار الدستوريين وكسبته خبرة لأن يكون من القادة الذين لهم كلمتهم العليا في كل شيء، على المستوى السياسي في مصر.

٥ـ استلم العديد من المناصب الحكومية المهمة وشغل العديد من الوزارات، فضلاً عن رئاسة الوزراء، فأستقل برأيه، متبعاً القوة التي أطلق عليها (اليد الحديدية) في وزارته الأولى وإلغاء بعض القرارات الدستورية ، وتعطيل مجالس البرلمان لمدة ثلاثة سنوات، الأمر الذي أدى إلى وقوف الوفد ضده، مما أجج الرأي العام عليه.

٦ ـ دخل المفاوضات مع بريطانيا المعروفة بـ (مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون)، ولم يكن موفقاً فيها وعارضها حزب الوفد ووصفها بأنها جائره وسلبت حقوق الشعب مما أدى إلى إسقاط حكومة محمود باشا وإنهائها بالعمالة .

الهوامش والمصادر

(١) عبد العظيم رمضان ، مذكرات إبراهيم الهلباوي (تاريخ حياة إبراهيم الهلباوي١٨٧٥-١٩٤٠)، تحقيق: عصام ضياء الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،١٩٩٥، ص١٢١.

(٢) **حسين كامل:** هو السلطان حسين كامل أحد انجال الخديو إسماعيل ، درس في المدرسة الخاصة، أكمل دراسته في بريطانيا وفرنسا ، عيمة ابوه مفتشاً للبحرية والقبلية ، فأهتم بشؤون الزراعة والفلاحين ،الدواوين النظارات (الأوقاف والمعارف والاشغال في العام ١٩٠٩، عين رئيس مجلس الشورى للقوانين ،استلم عرش مصر في ١٩ كانون الأول ١٩١٤، واستمر حكمة حتى وفاته ١٩١٧. للمزيد من التفاصيل ينظر : أحمدة عطية الله ، القاموس السياسي،ط٣، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة ١٩٦٨، ص٤٦٦.

(٣) محسن محمد، رؤساء الوزارات (بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية ، دار الشروق، ٢٠٠٥، ص٦٨.

(٤) محي الدين الطعمي ، معجم الباشوات مصر ، مكتبة مدبولي، القاهرة ،د.ت ،ص٣٨١.

(٥) **المدرسة التوفيقية :** تقسم المدرسة إلى قسمين القسم الفرنسي الأصيل والقسم الانكليزي الذي اضيف لاحقاً وكان القسم الفرنسي أشهر معاهد التعليم الحكومية وكان أساتذته الفرنسيون من أعلام المدرسين، وضل الحال على ذلك الى سنة ١٨٩٨ إذ أستقال المسيوتيوفيل بلتيه بك ناظر المدرسة الفرنسي وأستبدل به المستر اليوت، ومقر المدرسة التوفيقية بمكانها الحالي بقصر الفزة بشارع شبرا، وكان طلبة المدرسة ينقسمون من الناحية الأجتماعية إلى طبقتين، طبقة أولاد الذوات وطبقة البرجوازية. سامي أبو النور، ذكريات صليب باشا سامي ١٨٩١ ـ ١٩٥٢، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص١٦ ـ ١٨ .

(٦) محسن محمد ، المصدر السابق، ص٦٧.

(٧) عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق، ص١٢١.

(٨) ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية ، أشراف : يونان لبيب رزق ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية لصناعة الكتب ، ١٩٩٢ ، ص٤١ .

(٩) **محمد حسين هيكل:** ولد في ٢٠ آب ١٨٨٨ في قرى مديرية الدقهلية، كان أبوه سيداً لقومه وعشيرته ، حصل على شهادة الابتدائية في العام ١٩٠١، أكمل دراساته الجامعية وحصل على شهادة الحقوق العام ١٩٠٩ ، اخذ شهادة الدكتوراه من فرنسا في العام ١٩١٢، وستلم جريدة السياسية لحزب الأحرار الدستوريين منذ أول

صدورها في العام ١٩٢٢ ، اختير وزيراً للدولة في العام ١٩٣٧ في عهد وزارة محمد محمود الثانية . عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٤٩٣ .

(١٠) انس جمال عبد الرحمن العجراوي ، أحمد ماهر ودورة السياسي في مصر حتى عام ١٩٤٥، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب ،جامعة الانبار ،٢٠١٢،ص٦١.

(١١) محمد محمود باشا، جريدة كل شيء والعالم، العدد(١٢٣)، مصر، الاثنين ١٩ اذار ١٩٢٨، ص ٥.

(١٢) نظارة : اي بمعنى وزارة .

(١٣) عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص١٢١.

(١٤) **حزب الوفد** : لتشكيل وفد مصري لمطالبة بريطانيا بحقوق مصر في مؤتمر الصلح ، وضم الوفد كل من سعد زغلول، وعلي الشعراوي، وعبد العزيز فهمي ، ومحمد محمود ، واخرون .للمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الحميد كردي ، حزب الوفد المصري ١٩١٨ ـ ١٩٥٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ،جامعة السورية ،١٩٥٥ ، ص٣.

(١٥) **سعد زغلول** : هو سعد ابن إبراهيم زغلول، سياسي مصري، بمحافظة الغربية في العام ١٨٥٧، عمل محرراً وأشتهر بها درس القانون في فرنسا، وزيراً للحقانية في ١٩١٠ وعمل في الجمعية التشريعية ، قادة ثورة ١٩١٩، رئيس حزب الوفد ، اعتقل مرتين من قبل بريطانيا ، شكل أول وزارة برلمانية ، توفي ١٩٢٧.للمزيد من التفاصيل ينظر : محمد ابراهيم الحريري ، اثار الزعيم سعد زغلول عهد وزارة الشعب ، جـ ١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٢١؛ بمناسبة حفل تأبين الاولى للزعيم الراحل (كيف كان الفقيد العظيم يعد كتاباته وخطاباته) ، مجلة كل شئ والعالم ، العدد (٣٥٣)، القاهرة ، الاثنين تشرين الاول ١٩٢٨، ص٥ .

(١٦) **جزيرة مالطة** : جزيرة محصنة في أضيق جزء في البحر المتوسط ،استولى عليها نابليون بونابرت ١٧٩٨،ثم حاصرها البريطانيون في العام ١٨٠٠ وانضمت إلى التاج البريطاني، ومقتضى دستور ١٩١٤ منحت حكماً ذاتياً. للمزيد من التفاصيل ينظر: الآن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث ١٨٧٩ـ١٩٤٥، ترجمة :سوسن فيصل السامر ويوسف محمد امين، جـ ٥ ،المأمون للترجمة والنشر ، بغداد،١٩٩٢، ص ٧٩ـ٨٠ .

(١٧) مؤسسة الاهرام، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة، ص٢٠٧ .

(١٨) **إسماعيل صدقي باشا**: سياسي اقتصادي مصري ولد في ١٥ حزيران (١٨٧٥) بالإسكندرية، في عهد الخديو اسماعيل، تخرج في الحقوق في العام ١٨٩٤ ، وتقلد الوظائف الحكومية، وزيراً للأوقاف في عهد السلطان فؤاد، اشترك في الحركة الوطنية، عضو في الوفد المصري، ونفي إلى مالطا ١٩١٩، ألف وزارته الثانية ١٩٤٦، توفي ١٩٥٠ . للمزيد من التفاصيل ينظر : مازن مهدي عبد الرحمن الشمري، اسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية ١٨٧٥ ـ ١٩٥٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ .

(١٩) خالد سعود كاظم جواد الدوري، محمود فهمي النقراشي ودوره في السياسي في مصر من عام ١٨٨٨ حتى عام ١٩٤٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية جامعة تكريت، ٢٠٠٨ ، ص٣١ .

(٢٠) عبد العزيز رفاعي ، ثورة سنة ١٩١٩ دراسة تاريخية تحليلية ١٩١٤ـ١٩٢٣، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص١٦٤.

(٢١) **التوكيلات:** هي مضبطة سجل فيها أسماء موقعة من أبناء الشعب المصري للمفوضين للسفر من اجل تمثيل البلاد للمطالبة بحقوق مصر. فاروق حسان محمود الخزرجي ، الحياة النيابية في مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ـ ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ،،ص١٥ .

(٢٢) رونق كامل محمد، الأحرار الدستوريين ودورهم السياسي في مصر ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الأداب ، فرع الانبار ، جامعة الحرة، ٢٠١٠، ص٥.

(٢٣) ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩، ص ٤٤٩.

(٢٤) **ملنر** : ١٨٥٤ ـ ١٩٢٥ ، ولد في ألمانيا من أَب ألماني وأم بريطانية، عمل في المحاماة والصحافة ، وبدأ عمله السياسي سكرتيراً شخصياً لوزير الخزانة كوشر في العام ١٨٨٧ ، ثم عمل في مصر بين العامين ١٨٨٩ ــ ١٨٩٢ مع اللورد كرومر وكيلاً لوزارة المالية المصرية، أصبح ، وفي العام ١٩١٩ عين وزيراً المستعمرات وبقي وزيراً لها لحين استقالته في ١٤ شباط ١٩٢١ . آلان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث ١٧٨٩ ـ ١٩٤٥ ، ترجمة : سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين ، جـ٥، المأمون للترجمة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٢، ص١٠٣ ـ ١٠٤ .

(٢٥) إسماعيل محمد زين الدين ، دراسات في تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة العربية، د.ت، ص ٥٦.

(٢٥) **حزب الاحرار الدستوريين** : انشئ الحزب للتقوية وزارة عبد الخالق ثروت باشا، ودخول الانتخابات الجديدة البرلماني في الدستور ، واصبح عدلي يكن رئيس الحزب. للمزيد من التفاصيل عن الحزب ينظر: أحمد زكريا الشلق، حزب الحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٣.

(27) Ishak Musa Husaini, The Moslem Brethren The Greatest of Modern Islamic Movement, Khayat's College Book Cooperatire, Berut, 1956, P.6.

(28) Arthur Goldscmidt , Modern Egypt The Formation of a Nation state westivlew press, London, 1988, p.4.

(٢٩) زيد محمد مصطفى الشاهري، عبد الخالق ثروت ودوره في السياسة المصرية ١٨٧٣ ـ ١٩٢٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة سامراء ،٢٠١٤ ، ص ١٤٨.

(٣٠) **زيور باشا:** ولد بالإسكندرية ١٨٦٤ينحدر من أسرة شركسية الأصل تلقي تعليمه بالمدرسة الفرنسية بالإسكندرية ثم في كلية الجزويت ببيروت وتخرج في كلية الحقوق باكس بفرنسا تقلب في مناصب القضاء حتى

عين مستشارا بمحكمة الاستئناف ثم محافظاً لإسكندرية، تولى عدد من المناصب الوزارية ، اصبح رئيس الوزراء ١٩٢٤ ـ ١٩٢٦.

(٣١) زيد محمد مصطفى، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٣٢) **عبد الخالق ثروت باشا:** سياسي مصري من اصل تركي معتدل ولد في العام ١٨٧٣بحي درب الجماميز بالقاهرة، درس الا بتدائية، ودرس في مدرسة الحقوق وتخرج فيها ١٨٩٣، كان من الاوائل ، عين في الدئرة السنية من العام نفسه، استلم منصب وكيل نيابة الحقانية من ١٨٩٤ إلى ١٨٩٨، فأصبح رمز من رموز وكلاء نيابة الحقانية، وعين قاضياً في العام ١٩٠٢، وعين سكرتيراً للجنة القضائية ،واصبح نائبا لرئيس محكم قنا الاهلية ،ومديراً للمحاكم الاهلية ١٩٠٥، وفي العام ١٩٠٧انتمى إلى حزب الامة ، فعين مديراً لأسيوط ١٩٠٧، وفي العام ١٩٠٨ أنعم عليه برتبة الباشوية، وعين النائب العام في العام ١٩٠٨، وهو أول مصري يستلم هذا المنصب من ايام الاحتلال ، اصبح وزيراً للحقانية لمدة اربعة مرات متتالية من ١٩١٤ إلى ١٩١٩، ومن ثم وزيراً للداخلية ورئيس مجلس الوزراء بالنيابة ١٩٢١، فاوض البريطانيين وحصل على تصريح ٢٨ شباط ١٩٢٢، وشكل اول وزارته ١٩٢٢،ووزيراً للخارجية ١٩٢٦، وشكل وزارتة الثانية الائتلافية ١٩٢٧ إلى ١٩٢٨ ، صاحب المفاوضات ثروت ـ تشمبرلن ، توفي في باريس ١٩٢٨.للمزيد من التفاصيل ينظر: زيد محمد مصطفى، المصدر السابق .

(٣٣) **عدلي يكن:** سياسي مصري، ولد في العام ١٨٦٦، اصبح وكيلاً للمنوفية ، فمديراً للفيوم، ثم محافظاً للقاهرة ، ثم عين وزيراً للمعارف ، ومن ثم الداخلية، شكل وزارة الاولى في العام ١٩٢١، وترأس حزب الوفد المصري في وزارته للمفاوضات مع بريطانيا ، وفي العام ١٩٢٢الف حزب الاحرار الدستوريين ، وشكل وزارته الائتلافية في العام ١٩٢٦، وشكل وزارته الثالثة في العام ١٩٢٩، توفي ١٩٣٣ بباريس . محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ، ط٢ ، دار الشعب، ومؤسسة فرانكلين ، القاهرة ، ١٩٧٢، ص١١٩.

(٣٤) عبد العظيم رمضان ، مذكرات إبراهيم الهلباوي ، ص٢٩١.

(٣٥) **حزب الاتحاد:** تألف الحزب بموافقة الملك أحمد فؤاد بإشراف وكيل ديوان الملك حسن نشأت، والهدف من تأليفه بجمع أنصار المفصولين والخارجين من حزب الوفد، ومجموعة من الشخصيات المحافظة والمعتدلة، وبذلك لا يكون قد شكل تلقائياً كما هو الحال بالنسبة إلى حزبي الوفد والأحرار. رؤوف عباس حامد، الاحزاب السياسية المصرية قبل ثورة ١٩٢٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢ ، ص٨٠.

(٣٦) أحمد زكريا الشلق ، المصدر السابق، ص ٣٤٨ـ ٣٤٩.

(٣٧) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣، ط٢، الهية المصرية العامة للكتاب ،١٩٩٩، ص٣٠١ـ ٣٠٧.

(٣٨) محمد محمود باشا، جريدة كل شيء والعالم، العدد(١٢٣)، مصر، الاثنين ١٩ اذار ١٩٢٨، ص ٥.

(٣٩) **مصطفى النحاس** : ولد في العام ١٨٨٩ سياسي مصري، وعمل قاضياً وانظم إلى حزب الوفد في عهد سعد زغلول ، ترأس الحزب بعد وفاة سعد زغلول في ٢٣ آب ١٩٢٧، شكل وزارته الأولى في العام ١٩٢٨ والثانية ١٩٣٠ ووزارته الثالثة ١٩٣٦ ووقع معاهدة ٢٨ آب ١٩٣٦ مع بريطانيا، وفي ٨ أيار ١٩٣٧، وعرف عن النحاس النزاهة، واعتزل السياسة ١٩٥٢ توفي ١٩٦٥.علاء الحديدي، مصطفى النحاس (دراسة في الزعامة السياسية المصرية) دار الهلال، (د . م)، ١٩٩٣، ص٦٨ .

(٤٠) يونان لبيب رزق، المصدر السابق ، ص٣١٣.

(٤١) **القادة السياسيين هم** : برئاسة إسماعيل صدقي باشا ، وعبدالرزاق، وحافظ عفيفي بك، والدكتور محمد حسين هيكل ، وكان رأيهم أن تكليف رئيس الاغلبية البرلمانية بتأليف الوزارة يقتضي دستوراً. للمزيد من التفاصيل ينظر : يونان لبيب رزق، المصدر السابق ، ص٣١٣؛ عبد العظيم رمضان، مذكرات إبراهيم الهلباوي، ص٣١٢.

(٤٢) **لويد جورج** : سياسي بريطاني هو ديفيد لويد جورج، ولد في مدينة مانشستر في ١٧ كانون الثاني ١٨٦٣ ، انتخب عضواً في البرلمان عن منطقة كمرفون، وتولى لأول مرة منصب وزير التجارة في العام ١٩٠٥، وأصبح بعدها وزيراً للخزانة بين العامين ١٩٠٨ ـ ١٩١٥، ووزيراً للحربية ، وبعدها رئيساً للوزراء للمدة من ١٠ كانون الأول ١٩١٦ إلى ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢. روجر باركنسن ، موسوعة الحرب الحديثة ، ترجمة: سمير عبد الرحيم جلبي، دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٣٧٣ ـ ٣٧٤ ؛

The New Encyclopedia Britannica , Vol .1 , 1974 , P.284 .

(43) Foreign Office \ 407 \ 206., Telegram from Lord Lioyd ,To Sir A usten Chamderiain , gune 18 1928,N.o,317,p.124.

(44) Foreign Office \ 407 \ 206., Telegram from Lord Lioyd ,To Sir A usten Chamderiain , gune 18 1928,N.o,317,p.124.

(45) Foreign Office \ 407 \ 206., Telegram from Lord Lioyd ,To Sir A usten Chamderiain , gune 18 1928,N.o,317,p.124.

(46) Foreign Office\ 407 \ 206., Telegram from Lord Lioyd ,To Sir A usten Chamderiain , gune 18 1928,N.o,317,p.124.

(٤٧) **الوزراء المستقيلين هم:** جعفر ولي باشا ، وأحمد خشبه، و إبراهيم فتحي . يونان لبيب رزق ، المصدر الساق، ص ٣١٦؛ للمزيد من التفاصيل ينظر :

Foreign Office., Telegram from Llryd to Ser Austen Chamberlain, May 4, No. 267 .

(٤٨) رونق كامل محمد، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٤٩) مقتبس من: إسماعيل صدقي باشا، المصدر السابق، ص ٨٤ .

(٥٠) محمد عبد الرحمن حسين، كفاح شعب، الكتاب الخامس، دار التحرير للطبع والنشر، د. م، ١٩٦٧، ص ١١٠.

(٥١) عادل حسن دفار الفرطوسي، الحركة الوطنية في مصر ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٧٩.

(٥٢) أحمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص ٣٦٥.

(٥٣) يونان لبيب رزق، المصدر السابق، ص٣٢٤.

(٥٤) أحمد خشبه من اعضاء حزب الوفد الا ان الحزب قد طرده مؤخراً بعد اشتراكه في حركة الاستقالات التي أدت إلى اقالة الوزارة الوفدية الاخيره . المصدر نفسه، ص٣٢٤.

(٥٥) محمد زكي عبد القادر، محنة الدستور ٢٩٢٣ ـ ٢٩٥٢، روز اليوسف، القاهرة ، د.ت، ص٤١.

(٥٦) **ميثاق كلوج** : هو الميثاق الذي وقع وقع بباريس في اغسطس في العام ١٩٢٨ تخصص لنبذ الحرب وصياغة السلام . للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، جـ١، دار المعارف، القاهرة،١٩٥١، ص ٢٤٧ـ٢٤٨.

(٥٧) المصدر نفسه ، ص٢٤٧ . ٢٤٨.

(٥٨) خالد سعود كاظم ، المصدر السابق، ص ٥٦.

(٥٩) إسماعيل صدقي، المصدر السابق، ص١٠٦ ؛ محمد نور فرحان ، وعمر فرحان، التاريخ الدستوري المصري (قراءة من منظور ثورة يناير ٢٠١١) الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ، مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة ،٢٠١١، ص ٣٤.

(٦٠) نقلاً عن : محمد زكي عبد القادر، المصدر السابق ، ص ٦٨.

(٦١) شهدي عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية في مصر١٨٨٢ـ ١٩٥٦، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٧،ص ٧٨.

(٦٢) محمد عبد الفتاح أبو الفضل، تأملات في ثورات مصر ثورة ١٩١٩، جـ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.ت، ص٢٦١ ـ ٢٦٢ .

(٦٣) للمزيد من التفاصيل حولة اتفاقية النيل ينظر : المصدر نفسة، ص٢٦٢؛ جلال يحي، المجمل في التاريخ الحديثة، المكتبة الجامعي الحديث، الاسكندرية، د.ت، ص ٢٢٦ .

(٦٤) **قانون التجمهر**: وهو خاص بقانون التجمهر والذي جعل اجتماع أكثر من خمسة أشخاص تجمهراً ويجوز القبض عليهم ، وصدر هذا القانون عند إعلان الحماية على مصر ١٩١٤ ، وتحديد القوانين والأنظمة، فكان قانون التجمهر العام ١٩١٤ يخالف دستور العام ١٩٢٣ والذي يكفل للمصريين كافة حرية الاجتماع .للمزيد عن التفاصيل ينظر: وقع الانذار الانكليزي، جريدة الاهرام، العدد (١٥٦١٨)، مصر ، الثلاثاء١ ايار ١٩٢٨، ص١؛ زيد محمد مصطفى ، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(٦٥) محمد حسين هيكل، المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .

(٦٦) محمد عبد الفتاح ابو الفضل، المصدر السابق، ص ٢٦١.

(٦٧) أمين سعيد، تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ إلى انهيار الملكية سنة ١٩٥٢، دار الحياء للكتب العربية ، د . م، د . ت، ص٢٢٢ .

(٦٨) المصدر نفسه : ص ٢٢٢ .

(٦٩) **نيفل هندرسون** : (١٨٨٢_ ١٩٢٤) سياسي، ودبلوماسي بريطاني، ارتبط بالسلك الدبلوماسي سنة ١٩٠٥ ليصبح وزيراً مفوضاً لبلاده في فرنسا عام ١٩٢٨، ثم في يوغسلافيا (١٩٣٣_١٩٣٥) ثم اصبح سفيراً في الأرجنتين (١٩٣٥_١٩٣٧) إلى أن تولى منصب سفير بلاده في ألمانيا (١٩٣٧_١٩٣٩)، يعد من المؤيدين لسياسة الاسترضاء، قادة مع رئيس حكومته تشمبرلن المفاوضات التي اسفرت عن اتفاقية ميونخ.

The New Encyclopedia Britannica , Vol. IV,1974, p:1018.

(٧٠) محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية (بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦)، جـ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٢، ص٢١٢ ـ٢١٤ ؛ امين سعيد، المصدر نفسه، ص٢٢٣.

(٧١) المشروع الأصلي او اتفاق محمد محمود، جرية الاهرام، العدد (١٦٠٢٩)، مصر، الجمعة ١٨ نيسان ١٩٣٠، ص١؛ أمين سعيد، المصدر السابق، ص٢٢٥.

(٧٢) راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية (المركزية الدولي لمصر والسودان وقناة السويس)، جـ١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢، ص١٣٦ ـ ١٣٧؛ للمزيد من التفاصيل المشروع واتفاقية التي تخص الجيش البريطاني ينظر: عبد العظيم رمضان، الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٢٦٨ـ ٢٧٣.

(٧٣) مقتبس من : حديث محمد محمود باشا مع جريدة مالشستر جارديان، جريدة الاهرام، العدد (١٦٠٤٣)، مصر، السبت ٢٧ تموز ١زز٩٢٩، ص٢.

(٧٤) نقلاً عن: محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ص٢٢٢ .

(٧٥) مقتبس من : نداء رئيس الوزراء، جريدة الاهرام، العدد (١٦٠٥١)، مصر، الثلاثاء ٦ اغسطس ١٩٢٩، ص١.

(٧٦) محمد زكي عبد القادر، المصدر السابق ، ص ٦٨.

(٧٧) محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ص٢٢٢ ؛ محمد عبد الفتاح ابو الفضل، المصدر السابق، ص ٢٦٥؛ عبد العظيم رمضان، الجيش المصري في السياسة، ص٢٧٥؛ شحاتة عيسى إبراهيم، الكتاب الاسود (للاستعمار البريطاني في مصر)، د. ن، د. م، ١٩٦٥، ص١٦٨ .